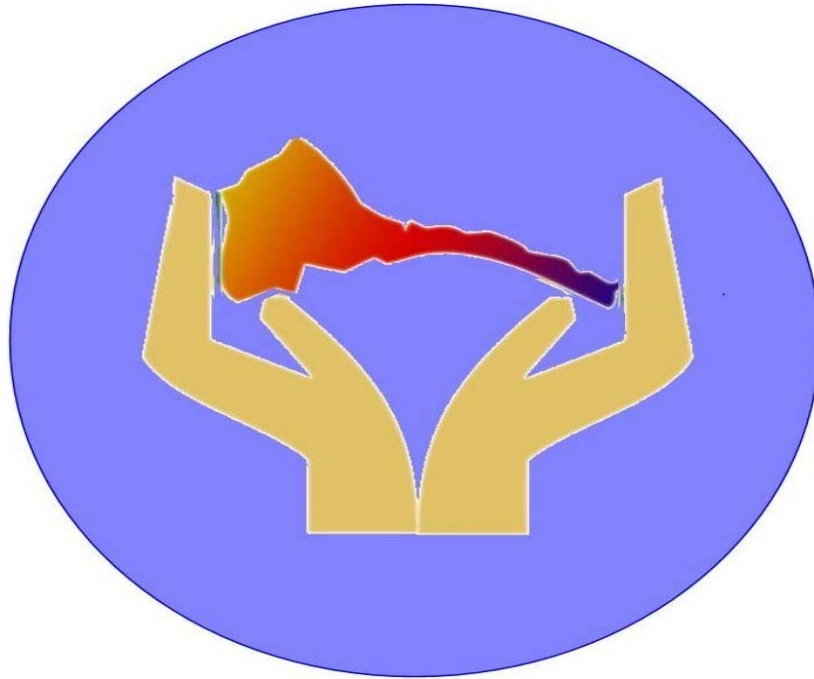


ኤርትራዊ ዲሞክራሲያዊ ግንባር الجبهة الديمقراطية الارترية

**Eritrean Democratic Front**



## البرنامج السياسي

أقر في المؤتمر التأسيسي  
26 أغسطس 2011م



## البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية الإرترية

### مقدمة:

إرتريا دولة مستقلة ذات سيادة تقع في منطقة القرن الأفريقي ذو الأهمية الإستراتيجية، ويقدر عدد سكانها بحوالي 4.5 مليون نسمة، ومساحتها تبلغ حوالي 124.320 كم مربع، و تتمتع بشاطئ طوله 1000 كم على إمتداد البحر الأحمر من راس دامورا الى رأس قيسار. كما تملك مجموعة من الجزر، ولها مينائين رئيسيين. ويتكون الشعب الإرتري من قوميات ومجموعات قومية متعددة ذات هوية متنوعة الثقافات والمعتقدات، وبنى تحتية إقتصادية تعتمد في جوهرها على الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية بالإضافة إلى الصناعة الخفيفة والتجارة والسياحة.

مضى على دحر الإحتلال الأثيوبي، وتحرير كامل التراب الإرتري ما يزيد على عشرين عاماً ، و قد جاء تحقيق هذا الإنتصار الوطني بعد نصف قرن من نضالات المريرة بشقيها السياسي السلمي الذي أمتد لعشرين عاماً، وتلاه الكفاح المسلح على إمتداد ثلاثين عاماً أخرى. و تكبد الشعب الإرتري خلال هذه الفترة الطويلة خسائر مادية وبشرية جسيمة سقط خلالها عشرات الالاف من الشهداء وجرحه حرب التحرير ونزوح جماعي داخل الوطن واللجوء خارجه، هذا بالإضافة الى الدمار الذي لحق بالممتلكات والثروة الوطنية. وهذه التضحيات والإنتصارات تشكل رصيماً ومكتسبات تاريخية تستدعي الحفاظ والعرض عليها بالنواجز، وتطويرها والبناء عليها في المستقبل.

تمكن الشعب الإرتري بمختلف مكوناته الإجتماعية كشعب واحد لمواجهة الإنظمة الإستعمارية المتعاقبة وإفشال ما كانت تحيكه من مؤمرات بخوض نضالات مريرة، وتقديم أعلى التضحيات من أجل تحقيق أهدافه النبيلة. الأمر الذي ان دل إنما يدل على إيمانه، وتمسكه بالقضايا المصيرية بوعي وإدراك شديدين. اليوم في إرتريا المستقلة من حق شعبنا ان يتوقع تحقيق جميع مصالحه، وتطلعاته السياسية، والإقتصادية والإجتماعية، وخلق علاقات إقليمية، ودولية متطورة تعود بالفائدة إلى الوطن، وإنجاز تنمية مزدهرة في كافة المجالات والمستويات. كما كان يتطلع الشعب الإرتري الى بناء وطن يصون حرية، وكرامة المواطن الإرتري، وحقوقه الإنسانية، وتأمين المشاركة في السلطة السياسية في ظل نظام ديمقراطي عادل يحقق الإستقرار والسلام، والإنتعاق من التخلف الإقتصادي والإجتماعي وصولاً إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدالة.

وفي هذا السياق ظل الشعب الإرتري الذي ناضل موحداً و متحداً بجميع مكوناته الإجتماعية والثقافية من أجل الإستقلال الوطني يطمح في إقامة سلطة سياسية رشيدة، وتحقيق تنمية إجتماعية إقتصادية عادلة تجسد مقومات الرقي والتحضر، ويفخر الجميع بالإنتماء الى وطن يعيش فيه حراً مرفوع الرأس والكرامة حيث يمارس كافة حقوقه الأساسية والمساواة في



ومما لا شك فيه أن الشعب الارترى ناضل بلا هوادة لتحقيق الإستقلال الوطني بمختلف مكوناته الإجتماعية دون تمييز الجنس والعمر، أو تعدده القومي، أو تنوعه الديني والثقافي، ولكن في إرتريا المستقلة تعارضت وتباينت تطلعاته، وطموحاته مع نظام اسيااس الشمولي، ونهج قيادة الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا الإنفرادي، وممارستها الإقصائية. ومنذ الوهلة الأولى لم تنتكر، وتتجاهل ذمرة اسيااس التي نمت، وترعرعت في احضان شعبنا لنضالاته، وتضحياته الجسيمة فحسب، بل عملت بشكل منهجي في تشييد، وتوطيد دعائم أركان نظامها الدكتاتوري بإتباع سياسة الترغيب والترهيب بإطلاق وعودات كاذبة لإستعطاف، وكسب رضى الشعب. وفي نفس الوقت اقصاء الأخر، وفرض الهيمنة، والتسيطر عليه، وسلب كافة حرياته الأساسية، وإنتهاك حقوقه الإنسانية بهدف كسر إرادة، وعزيمة الشعب الإرتري. كما حاول نظام اسيااس الدكتاتوري إستغلال الطبيعة المتسامحة لشعبنا بتقديم مبررات، وحجج واهية، واقناعه بان تحقيق نظام ديمقراطي في دولة إرتريا الفتية لا يتأتى بالرغبات، وإظهار حسن النوايا. في نفس الوقت كرس كل امكانيات الدولة في بناء أجهزته الأمنية والعسكرية القمعية التي تقوم بأعمال إجرامية، وإقصائية ضد التنظيمات السياسية، وعناصرها الوطنية المناضلة. وهذا بالإضافة إلى سياسته المعلنة التي تنتكر بوجود القوميات في إرتريا، ووصفها بمجموعات لغوية، الامر الذي حال دون قدرتها على إدارة مناطقها بنفسها، أو تطوير لغاتها وثقافتها وتاريخها. وتجسد ذلك جلياً في إنتزاع النظام لأراضيهم التي تعتبر مصدر حياتهم، ووزعها على زبانيته، وعصاباته، الأمر الذي جعلهم عرضة لمخاطر جمة تهدد بقائهم ووجودهم. أضف إلى ذلك يعانى شعبنا إنتهاكات خطيرة من جراء تدخلات السفارة لنظام الهدف الشمولي في الشئون الداخلية للأديان أدت الى حرمان شعبنا من ممارسة شعائره وطقوسه الدينية.

قام نظام اسيااس الشمولي بإيهام الرأي العام الإرتري والعالمى بإطلاق ففغات دعائية، وحملات غوغائية حول أهمية وضع الدستور كشرط ضروري لبناء دولة دستورية حديثة، ومؤسساتها الديمقراطية. وفي هذا السياق كلف مفوضية وطنية تشرف على عملية إعداد الدستور وتحضيره، ومن ثم كون هيئة تشريعية ما يسمى بالمجلس التأسيسى للمصادقة على الدستور الصوري. إلا أنه مما يدعو للسخرية قبل أن يجف الحبر الذي كتب به الدستور، وتكاليفه الباهظة، وضع على الرف، وتحولت إرتريا الى مجرد بلد تتحكم عليه مزاجات، ونزوات فرد واحد، وذمرته التي إحتكرت السلطة والثروة، وتضطهد العباد والبلاد. هكذا بعد الإستقلال أجهضت كافة طموحات وتطلعات شعبنا للتوق للحرية، والديمقراطية، والعدالة، وصيانة حقوق الإنسان، والحريات الأساسية فى التعبير، والتنظيم، والتنقل، والتظاهر بطريقة سلمية، وتحولت البلاد الى سجن كبير يعانى فيه المواطن من القمع والإضطهاد، والقهر والظلم. وبالتالي أصبحت حقوقه الديمقراطية والإنسانية مسلوبة فضلاً عن ذلك الإعتقالات التعسفية التي إستهدفت المواطنين، وفي المقام الأول المعارضة السياسية حتى شملت كبار أركان النظام، وصحفين، ورجال الدين والاعيان وهلمجرة .... بدون توجيه تهم واضحة، ومحاكمات عادلة، وكذلك



في هذا السياق تحرش نظام اسيااس الشمولي مدفوعا بأطماعه، وأحلامه المدمرة الرامية الى السيطرة على القرن الأفريقي بهدف عزل المقاومة الداخلية، والإجهاز عليها بدول الجوار على التوالي، وإفتعل لأسباب لا تمت بأية صلة بمصلحة الشعب الإرتري حروب عدوانية مدمرة عبر الحدود تسببت في إزهاق إرواح الآلاف الإرتريين. أضف إلى ذلك تدخله السافر في الشئون الداخلية لدول الجوار مما أدى إلى عزل إرتريا عن محيطها، وتعطيل التنمية، والإستقرار، وتصنيف النظام ضمن دائرة القوى الداعمة للحركات المشبوهة بالإرهاب بما يؤدي زعزعت الأمن والسلام في القرن الافريقي. وكنتيجة لهذا النزعة العدوانية للنظام الدكتاتوري في إرتريا تضررت علاقات شعبنا التاريخية، وتعايشه السلمي مع دول الجوار وليحل محلها عدم الثقة الدائمة فضلاً عن دخوله في مناورات تنافسية وحملات دعائية غوغائية مع الدول المتقدمة بموجبها اصبحت إرتريا دولة معزولة عن الأسرة الدولية.

بما أنه لا يمكن فصل سياسة نظام هقدف الإقتصادية عن نهجه الإحتكاري من المستبعد تبنيه لنظام إقتصادي حر تنافسي، وقد تجلت طبيعة النظام الجشعة عندما سارعت ذمرته النفعية الضيقة إلى إحتكار السوق، والإستيلاء على مقدرات البلاد والعباد، وتفشت ظاهرة الفساد، والإحتيال والتخريب، والكسب الغير مشروع. وفي الجانب الأخر نتيجة لهذه السياسة الإقتصادية الإحتكارية، والحروب العدوانية المدمرة، الأمر الذي قوض الإستقرار، والإستثمار الوطني والأجنبي أصبح الشعب الإرتري يعاني من الحرمان والفقر، وبالتالي أصبح التاجر غير قادر على مزاولة تجارته، والعامل على الإنتاج، والمزارع الذي انتزعت أراضيها عنوة لتوزيعها الى عملاء النظام فحرم من الفلاحة، وتراكت عليه الديون والضرائب. وبما أن الشباب يشكل القوى الوطنية المنتجة، والرصيد الفعال في تطوير الإقتصاد الوطني في ظل سياسة نظام الهقدف الشمولي، بات في وضع لا يحسد عليه، ولا يختلف عن غيره حيث أجبر على اللجوء إلى الخارج هرباً من إستغلاله في خدمة عبودية إجبارية دائمة. وبالتالي أصبحت إرتريا عرضة لمواجهة أزمة مستعصية قد تعصف بها إلى المجهول.



وترتب على الهرب من الخدمة العسكرية الإجبارية لجوء جماعي أفقد الكثير من الأسر الإرترية أبنائها، وعصف بعلاقاتها الإجتماعية، ولاسيما كبار السن من الأباء والأمهات الذين أصبحوا بلا مأوى، ولا حول لهم، ولا قوة. كما ان ربط نظام الهدف السياسة التعليمية مع الخدمة العسكرية التي لا تتماشى مع التطور العلمي المعاصر، والتقنية الحديثة تعد خطوة خبيثة، ونوايا سيئة تهدف الى برمجة العقول، وغسل الأدمغة، وعسكرة مواهب الشباب، وحرمانها من مستقبل باهر. أضف إلى ذلك فالمرأة التي تشكل نصف المجتمع، والنواة الأساسية للأسرة لم يتم تجاهل دورها البطولي في فترة الكفاح المسلح فحسب، بل اقصانها بطريقة منهجية من المشاركة السياسية، والإجتماعية والإقتصادية، وسقوطها في براثن الإستغلال لإشباع غرائز بعض مسنولي اركان النظام الحاكم، مما جعلها عرضة للإصابة بمختلف الامراض المزمنة، بما أثار غضب، وسخط شعبنا قاطبة.

وعليه إنطلاقاً من الحقائق المرة التي سردناها بات الشعب الإرتري يعاني على أيدي أبنائه من الإضطهاد، والقهر السياسي والإجتماعي ، والإقتصادي اضعاف ما كان يعانيه خلال حقبة الإستعمار الإجنبي ليكون عرضة للتفكك والضياع والإنقراض بما يهدد وجوده. وفي حقيقة الأمر أصبح الوطن الذي تحقق بعد نضالات جسورة، وتضحيات جسيمة بسبب سياسة نظام الهدف الشمولي عرضة لدمار وإنهيار. وعليه في الوقت الراهن تثار تساؤلات عديدة بشكل عاجل وملح منها هل سيكون مصير وطننا إرتريا الدولة الديمقراطية الموحدة أم الدولة الفاشلة؟

وإنطلاقاً من هذه الظروف سوف تسعى الجبهة الديمقراطية الإرترية جاهدة إلى إتخاذ خطوات عملية فعالة وبتوحيد كافة إمكانياتها البشرية والمادية لإسقاط نظام الهدف الشمولي إنقاداً لشعبنا، ووطننا من الضياع والدمار، والمحافظة على الوطن الذي تحقق بدماء الشهداء، وجرحى حرب التحرير إنطلاقاً من أيمانها القوي بحب الوطن وفق المبادئ والأهداف الأساسية أدناه.

## الأهداف الأساسية للجبهة الديمقراطية الإرترية:

1. الإقرار بالتنوع القومي والديني والثقافي لمكونات الشعب الإرتري.
2. الإيمان بوحدة إرتريا.
3. التأكيد على حقوق القوميات في إرتريا الديمقراطية على قدم وساق.
4. إقرار وضمان الحقوق المتساوية لمختلف الأديان والمعتقدات الثقافية.
5. الإقرار بحرية التنقل و التعددية السياسية.
6. ضمان حرية التعبير والتنظيم والصحافة الحرة.
7. الإقرار بالتداول السلمي السلطة السياسية على أساس سيادة وشرعية الشعب.
8. الإقرار بأن اللغة العربية والتجريدية لغتان رسميتان للحكومة المركزية في إرتريا.



9. إحترام المواثيق والمعاهدات الدولية التي تؤكد على حقوق وحریات المواطن.  
10. إقامة علاقات أخوية مبنية على السلام، والإحترام المتبادل، و التعاون والمصالح المشتركة، وإحترام الإتفاقيات الدولية مع دول العالم عامة، وشعوب ودول الجوار خاصة.

### الأهداف الأساسية:

#### الهدف الأول:

❖ انقاذ الشعب الإرتري والوطن من الضیاع والدمار بإسقاط نظام الهدف الشمولي.

#### الهدف الثاني:

❖ إقامة حكومة مؤقتة على أنقاض نظام الهدف الشمولي، وبعد ذلك تكوين حكومة إنتقالية من خلال عقد مؤتمر وطني تشارك فيه جميع القوى السياسية، والشخصیات الوطنية الهامة للإنتقال السلمي الى نظام ديمقراطي دستوري تكون فيه السيادة للشعب.

#### الوسيلة النضالية:

❖ النضال بكل الوسائل لإسقاط نظام اسیاس الشمولي.

## الجبهة الديمقراطية الارترية